دور الوقف الخيري في تمويل التعليم العالي في مصر

د/ فياض عبد المنعم حسانين

كلية التجارة- جامعة الأزهر

إطار الدراسة:

١- مقدمة

٢- أهمية التعليم العالي

٣- توصيف التعليم العالي في مصر

٤- المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر

٥- الوضع الراهن لتمويل التعليم العالي في مصر

٦- الوقف، المفهوم والمبادئ العامة والفاعلية التاريخية

٧- دور القطاع التكافلي الخيري في التعليم العالي في الاقتصاديات المعاصرة

٨- الآلية الوقفية لتمويل التعليم العالي في مصر

٩- الخلاصة والنتائج

مقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يأتي الاهتمام بقطاع التعليم العالي في مصر كونه أحد الركائز الأساسية الداعمة للعملية التنموية خصوصا أن استعراض التركيبة السكانية لمصر تظهر تمتعها بقاعدة عريضة في سن الشباب، يعد الاستثمار في بنائها التعليمي والمعرفي بمثابة إضافة طاقة عملاقة للاقتصاد المصري تنقل مصر إلى مجتمع المعرفة الحديثة.

وقد شرعت وزارة التعليم العالي أخيراً في تنفيذ خطة إصلاح طويلة الأجل لرفع كفاءة نظام التعليم، اشتملت على فتح المجال أمام جهود واستثمارات القطاع الخاص وتطبيق مبدأ المشاركة في النفقات في العديد من البرامج.....، ومشروع السماح بإقامة مؤسسات التعليم العالي غير الهادفة للربح، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن نظام التعليم العالي في مصر مازال يواجه العديد من التحديات التي من الضروري مواجهتها والتغلب عليها، وتتمثل أهم تلك التحديات في وجود شكوك حول مستوى التعليم العالي بما يقلل من حجم العائد على الاستثمار في هذا المجال، كذلك ما يواجه خريجو التعليم العالي من بطالة بسبب افتقارهم للمهارات اللازمة لدخول سوق العمل، علاوة على وجود فائض في جانب العرض لخريجي الجامعات في مجالات محددة، مع وجود نقص شديد في الخريجين المهرة، إلى جانب تقادم البنية التحتية وتأخر المناهج المطبقة في مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية المتوفرة اللازمة لتمويل المؤسسات الحكومية ذات الصلة ومواجهة الاحتياجات المالية المتزايدة، كما أن عدم العدالة في الحصول على خدمات التعليم العالي بين المحافظات المختلفة يعد من أهم التحديات التي

تواجه الحكومة المصرية وتحتاج إلى حلول جذرية، وبالتالي فإن مواصلة عملية الإصلاح هي شرط ضروري لتحقيق المزيد من الانجازات في هذا القطاع[١].

فبالرغم من زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر في السنوات الماضية إلا أنها ظلت دون المعدلات المحققة في بلاد أخرى قطعت شوطا في مسار التنمية مثل ماليزيا والأرجنتين والبرازيل، حيث بلغت النسبة في مصر ٣٠% من الشريحة العمرية (١٨-٢٣) مقابل (٤٠-٥٠% في تلك البلاد)، كما يلاحظ أنه في نفس الوقت انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في مصر في السنوات الماضية، وذلك كنسبة من أجمالي الإنفاق العام في مصر (٢,٩%) أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١,٤%) فضلا عن أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق يوجه للأجور وليس إلى رفع جودة العملية التعليمية.

ويمثل الوقف آلية مناسبة وفعالة كمصدر لتوفير موارد مالية إضافية للتعليم العالي في مصر، نظرا لإيمان العقلية المسلمة بالثواب الأكبر للوقف واستمراره بعد الوفاة، وللحض على الإنفاق في العديد من آيات القرآن الكريم وعلى ثواب العبادة في السنة النبوية، وارتفاع قدر العلم في التصور الإسلامي، ولأن الزكاة مخصصة للفقراء والمساكين، فينطلق الوقف في مجال التعليم، فضلا عن أحكام الوقف التي تطلق حرية الواقف في تخصيص وقفه مما يكسب الوقف فعالية كبيرة، والتاريخ الإسلامي يقرر تلك الحقيقة، فقد

---

[١] وزارة التعاون الدولي التقرير السنوي للمساعدات الرسمية الإنمائية، أحدث اتجاهات المساعدات الخارجية الرسمية بالتركيز على قطاع التعليم العالي في مصر،٢٠٠٩ ص٣.

استمر الوقف على التعليم في الأمة الإسلامية طوال تاريخها، وذلك بفضل خاصية الوقف الإسلامي في ثبات واستمرار ودوام موارده.

وهناك العديد من التجارب المعاصرة في توظيف آلية تمويل وقفية في التعليم العالي منها الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وجامعة اليرموك في الأردن، ورأس المال الوقفي للاتحاد الإسلامي في أمريكا[١].

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من تعاظم دور التعليم ذو الجودة المرتفعة في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة، وكذلك أهمية الارتباط بين التعليم العالي، والبحث العلمي، والابتكارات التكنولوجية كمنظومة متكاملة كعنصر أساسي في تحسين المستوي التنافسي للاقتصاد المصري في إطار نظام اقتصادي معرفي متعولم سريع التطور، شديد المنافسة، فضلا عن دور نشر التعليم العالي الجيد في إكساب المهارات وتوفير فرص عمل مناسبة تسهم بفاعلية في تقليص الاختلالات الاجتماعية والبطالة والفقر، وبصفة خاصة البطالة بين الشباب المتعلم كمصدر رئيسي للتوترات الاجتماعية، حيث تعتبر مواجهة هذه المشكلة مفتاح التنمية الاقتصادية الشاملة.

الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع منها دراسة د/ عبدالستار الهيتي[٢]، وعنوانها "الجامعة الوقفية الإسلامية" وهي جامعة تمول بالكامل من الوقف، وأقسامها شاملة لجميع التخصصات العلمية: الإنسانية

---

[١] د/ ياسر عبد الكريم الحوراني، الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي،حالة الأردن، الأمانة العامة للوقف، للوقف، الكويت،١٤٢٢هـ–٢٠٠١ ص١٢٢.

[٢] د/ عبد الستار إبراهيم الهيتي، الجامعة الوقفية الإسلامية، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، العدد ٢،١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م، من ص٨٩ إلى ص١٠٧.

والتطبيقية، ودراسة د/ محمد موفق الأرناؤوط[١]" بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات جامعة اليرموك نموذجًا" وفيها تخصيص كراسي علمية وقفية، مثل كرسي صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ودراسة د/ حسن محمد الرفاعي[٢]" الوقف على المؤسسات التعليمية– كلية التكنولوجيا نموذجًا" وفيها يطرح الباحث الدعوة إلى إيجاد جامعة أو كلية متخصصة بالتعليم التعليم التكنولوجي، تكون وقفية، ودارسة د/ أشرف العربي[٣] حول " تمويل التعليم العالي في مصر:، وقدم فيها حصرًا لأهم مصادر تمويل الاعتمادات الإضافية المطلوبة لتطوير التعليم العالي وطرح فكرة إنشاء صندوق شعبي أو أهلي لدعم التعليم، يتم تدبير موارده ذاتيا وطوعيا من أفراد المجتمع، ولكن هذه الفكرة كانت لدعم التعليم عموما وتخصيص نسبة من هذا الصندوق لتطوير التعليم العالي بنسبة ٢٦% منه.

مشكلة البحث:

نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل التعليم العالي في مصر مشكلة ملحة، ولها أثار متنوعة على كافة جوانب العملية التعليمية وبخاصة على تدهور التعليم العالي في مصر. وذلك للأسباب الآتية:

---

[١] د/ محمد موقف الأرناؤوط بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات، جامعة اليرموك نموذجا، مجلة أوقاف، العدد ٧ من ٨٣ إلى ص٨٩.

[٢] د/ حسن محمد الرفاعي، الوقف على المؤسسات التعليمية، كلية التكنولوجيا نموذجا، مجلة أوقاف، الكويت، العدد١٢، جمادى الأولى ١٤٢٨ من ٦٠ إلى ص٩٥.

[٣] د/ أشرف العربي، تمويل التعليم العالي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ديسمبر ٢٠٠٩، العدد ٢٠٥، ص٢٥.

أولا: لرفع معدل الاستيعاب للتعليم الجامعي للشريحة العمرية (١٨-٢٣) من ٣٠% إلى ٥٠% أسوة بالمجتمعات الأخرى التي حققت هذا المعدل وأنجزت معدلات عالية للنمو الاقتصادي مثل ماليزيا والأرجنتين.

ثانيا: رفع الجودة للتعليم العالي، بتوفير المختبرات الحديثة، ورفع كفاءة المعلم، وجذب كفاءات من، الخارج، وتخفيض كثافة الطلاب في الفصول الدراسية، والوصول إلى العدد الأمثل تدريجيا، ورفع مستوي الأبحاث الجامعية إلى المستوى العالمي.

ثالثا: العدالة في الانتشار الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي على مستوى مناطق مصر، حيث تعاني مصر من التركز الجغرافي في التعليم العالي.

رابعا: التوسع أو التنوع في التخصصات العلمية الحديثة والتطوير المستمر وملاحقة التطورات العالمية.

خامسا: يلاحظ انخفاض مخصصات التعليم العالي كنسبة من موازنة التعليم في مصر نحو (٢٠%) وكنسبة من الإنفاق العام (٢,٢%) ومن الناتج المحلي الإجمالي (٧.%)، وذلك طبقاً لأرقام الموازنة العامة لمصر للعام ٢٠١٠/٢٠١١م.

افتراض البحث:

الوقف آلية مناسبة وفعالة ومرنة كمصدر لتمويل التعليم العالي لما فيها من خصائص: الاستمرارية والدوام للموارد، وحرية الواقف في تخصيص وقفه في أي جانب من جوانب العملية التعليمية (تطوير المناهج، توفير المصادر والمراجع، الإنفاق على الطلاب، الإنفاق على الأساتذة) وتنوع أشكال الوقف: أصول عقارية وأراضي، وأصول مالية، وودائع، ونقود..الخ.

ويوجد العديد من التجارب الحديثة في تمويل تعليم جامعي في بعض البلاد الإسلامية، وفي التجمعات الإسلامية في البلاد غير الإسلامية.

والإقبال على الوقف اتجاه يتزايد في السنوات الماضية الأخيرة لأنه من العبادات المتعدية التي يستمر ثوابها بعد موت الإنسان رغم انقطاع سائر أعماله الأخرى، والعبادات المتعدية الخير إلي الغير ثوابها أعظم من العبادات غير المتعدية، وإذا كان قد شهد توقفا في العقود الماضية نظرا للمشكلات القانونية والإدارية والشرعية وغياب الحماية لممتلكات الأوقاف في بعض البلاد الإسلامية إلا أن الاتجاه المتزايد نحو إقامة أشكال متنوعة من الوقف ووجود اتجاهات داعمة لذلك على المستوى الفكري والتنظيمي والقانوني والفقهي يؤيد فرضية توفر القبول الشعبي لآلية التمويل الوقفي للتعليم العالي في مصر.

١- أهمية التعليم العالي:

يهدف نظام التعليم العالي في مصر إلى توفير الخدمات التعليمية اللازمة لتخريج الكوادر المؤهلة لاحتياجات المؤسسات العامة والخاصة بأنواعها لضمان توفير السلع والخدمات العامة والخاصة أي توفير العمالة لاحتياجات عملية التنمية الاقتصادية في مصر، والقيام بعملية نقل المعرفة المتطورة إلى المجتمع، وتحسين قدرات التعلم على المدى الطويل وتطوير مهارات الأفراد المختلفة، وأيضا التأكيد على قيم المجتمع وأعرافه ومعتقداته كأساس لصياغة العلاقات بين أفراد المجتمع.

ويعتبر التعليم العالي أحد الركائز الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي على المستوى القومي ويساعد التعليم العالي على اللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا بما يتيحه من فرص لرفع المهارات، والاتصال باستخدام التكنولوجيا الحديثة، كما يمكن الحكومات أن تستفيد من المكاسب الفردية المترتبة على التعليم العالي، حيث أن العائدات الأعلى للأفراد المتعلمين ترفع من عائدات الضرائب وتعزيز رفاهية المجتمع ككل، أما على

المستوى الشخصي فتأتي فكرة وجود المنافع الخاصة للأفراد المتأتية من وراء التعليم العالي وتشمل تلك المنافع إيجاد فرص عمل أفضل، وزيادة الدخول، وزيادة إنتاجية الأفراد على المدى الطويل، وتحسين نوعية الحياة[١].

هناك أربعة مصادر أساسية للتقدم الاقتصادي في أي مجتمع، أول هذه المصادر: النمو في التكنولوجيا عبر الاختراع ونشاط الابتكارات، والثاني: المنظم وتراكم رأس المال، والثالث: التعلم أي اكتساب الخبرة والمهارات في العمل، والرابع: التعليم، فهناك علاقة بين التقدم التكنولوجي والتحسن في الصحة والتعليم والمهارات في قوة العمل، أو ما يطلق عليه الاستثمار في رأس المال البشري، ويأخذ هذا الاستثمار أشكالاً مختلفة منها الإنفاق على الصحة والتدريب وإعادة التدريب وأساساً التعليم، وأن الدراسات التطبيقية التي عملت في العلاقة بين التعليم والتقدم تشير إلي ذلك في البلاد المتقدمة، حيث ساهم النمو في التعليم في رفع جودة عنصر العمل، وفي تحسين عناصر المدخلات في النمو في الإنتاجية[٢].

وتعد العلاقة بين توفير التعليم العالي الجيد والبحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية في الإنتاج والابتكارات للمنتجات كمفتاح رئيسي للتقدم الاقتصادي ولغزو الأسواق هي العلاقة الهامة التي تبرز الأهمية المتعاظمة للتعليم العالي في عصر المعرفة الذي نعيشه حاليا.

ويري معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية للدولة، وليس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني هو المحدد النهائي والأساسي للتنمية الاقتصادية

---

[١] وزارة التعاون الدولي، المرجع السابق، ص١ وما بعدها.

(2) A.P. Thirlwall, Growth and Development, The Macmillan Press Ltd, 1994, P. 119.

والاجتماعية وأن الدولة غير القادرة علي تنمية مهارات ومعرفة أفرادها فإنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمي شيئاً آخر[١].

وقد لعبت البحوث والتطوير التكنولوجي دوراً كبيراً في خبرة النمو الاقتصادي الحديث للدول المتقدمة، فقد ارتكز النمو الاقتصادي المرتفع في تلك الدول علي الاهتمام الكبير بالبحوث العلمية والتطور التكنولوجي خلال التطور التاريخي للنمو الاقتصادي لتلك الدول، وتهتم الدول المتقدمة بصورة أساسية في تطوير إنتاجها وطرق الإنتاج المتقدمة تكنولوجياً علي استخدام مدخلات رأس المال والمستويات المرتفعة من المهارات والإدارة[٢].

فنقطة البداية لتحقيق التقدم الاقتصادي في الوقت المعاصر هي تأسيس منظومة متكاملة لتعليم عالي جيد في محتواه المعرفي وفي طريق نقل هذا المحتوى للطلاب الأمر الذي يفجر طاقات الشباب في بحوث علمية خلاقة تترجم إلى ابتكارات إنتاجية للسلع والخدمات التي تلبي احتياجات العصر تغزو الأسواق العالمية، لما تتمتع به من قدره تنافسية توفر دخولا عالية ترفع حجم الناتج القومي الذي بدوره يوفر الإمكانيات لتوفير منافع وخدمات عامه متطورة وحديثه تعزز الرفاهية للمجتمع، وفي نفس الوقت القدرة على تخصيص المزيد من الأموال للأنفاق على التطوير المستمر للتعليم العالي والبحث العلمي.

---

[١] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب د/ محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، جدة، ط١، ٢٠٠٦، ص ٣٦٥.

[٢] نفس المرجع السابق، ص ١٨٩.

العلاقة بين التعليم العالي والبحث العلمي والابتكارات

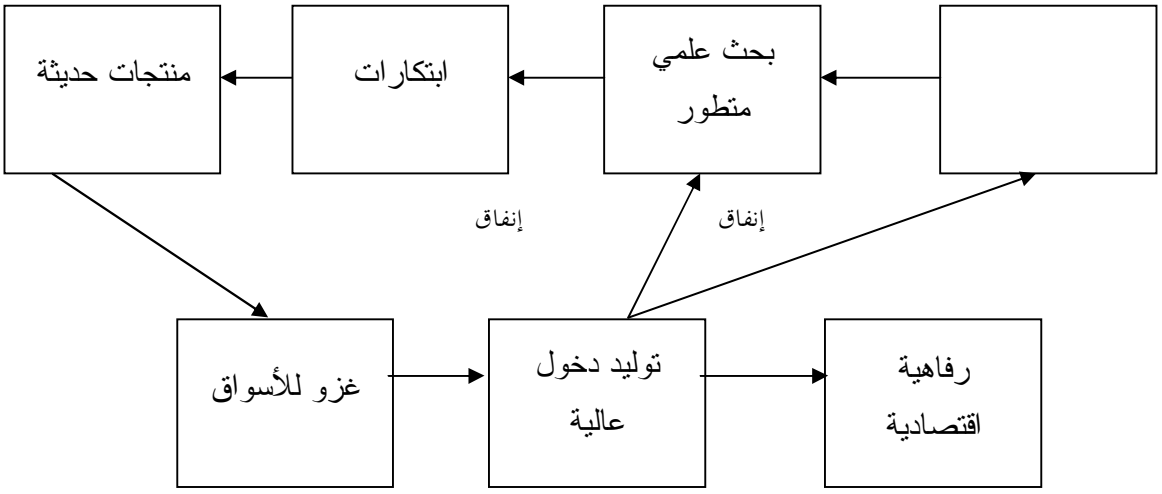

٢- توصيف التعليم العالي في مصر:

يتسم نظام التعليم العالي في مصر بوضعه الحالي بالمركزية الشديدة حيث لوزارة التعليم العالي اليد الطولي عليه بالكامل، فرئيس الجمهورية هو الذي ينشئ مؤسسات التعليم العالي، ويعين رؤساء الجامعات العامة، وتضم مؤسسات التعليم العالي كلا من: الجامعات العامة والخاصة، ومعاهد التعليم العالي الفني والمهني، وهي مؤسسات عالية غير جامعية، وبعض المؤسسات الخاصة، وبعض المؤسسات الفنية العليا (٥سنوات) والمتوسطة الخاصة (عامين)، ويتم تمويل الجامعات العامة من الحكومة، ويكون الالتحاق بها مجانيا طبقا للقانون، حيث تديرها الحكومة، وعددها ١٧، أما الجامعات الخاصة فهي مملوكة من جانب القطاع الخاص، ولا تمثل سوى ٢% من سوق التعليم الجامعي، ويبلغ عدد الجامعات الخاصة حوالي ٢٠ جامعة[١].

[١] الكتاب السنوي، جهاز التعبئة العامة والإحصاء، مصر، ٢٠٠٩.

والمقيدون في مؤسسات التعليم العالي المختلفة في مصر بلغ ٢,٥ مليون طالب عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، يمثلون أقل من ٢٨% من جملة السكان في الشريحة العمرية (١٨–٢٣سنة) وهي نسبة منخفضة، بالمقارنة بنسبة ٩٠% فأكثر في الدول الصناعية المتقدمة، وبنسبة ٦٠% في الدول متوسطة النمو.

ويلاحظ أن هذه النسبة تخفى وراءها تفاوتا كبيرا فيما بين المحافظات المختلفة، ففي حين ترتفع تلك النسبة إلى ٧٠% في القاهرة فإنها تنخفض في محافظات الحدود والفيوم والبحيرة والأقصر والمنيا ١٠% فأقل[١].

ويبلغ عدد الخريجين من التعليم العالي نحو ٤٠٠ ألف طالب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كما يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ٤٨ ألف عضو، بخلاف ٣٣ ألف معاون تدريس في ٢٠٠٧/٢٠٠٦[٢].

وبالنسبة لمؤشر كثافة الطلبة بلغ هذا المؤشر في المتوسط نحو ٦٥ ألف طالب لكل جامعة في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ترتفع إلى نحو ٤٠٠ ألف طالب في جامعة الأزهر و٣٠٠ ألف طالب في جامعة القاهرة.

أما بالنسبة لمتوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس، فهناك تفاوت واضح بالنسبة لهذا المؤشر فيما بين القطاعات/ التخصصات المختلفة.

فتبلغ قيمة هذا المؤشر ١٠–١٢ طالبًا لكل عضو هيئة تدريس في العلوم الأساسية والطبية، والزراعية والبيطرية، وتصل في العلوم الهندسية (حوالي ٦٠طالبًا لكل عضو هيئة تدريس) (و٩٠ طالبًا في العلوم الثقافية)، وتصل إلى أقصاها بالنسبة للعلوم الاجتماعية (٢٨٩ طالبًا لكل عضو هيئة تدريس)[٣].

---

[١] د/ أشرف العربي، مرجع سابق، ص٥.

[٢] المرجع السابق، ص ٩.

[٣] المرجع السابق ص ١٠.

٣- المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر:

يعاني التعليم العالي في مصر من العديد من المشكلات، منها:

١- مشكلة تكدس الطلاب، التي تشمل معظم الجامعات، وبخاصة جامعتي الأزهر والقاهرة، حيث يوجد في داخل كل واحدة منهما أكثر من ٣٠٠ ألف طالب وطالبة ويتجاوز هذا الرقم المعايير الدولية الخاصة بالتحاق الطلاب بالجامعات والتي يتحدد متوسطها بحوالي ٥٠ ألف طالب.

٢- وجود منظومة عتيقة للإدارة.

٣- تدني جودة العملية التعليمية.

٤- محدودية وعدم استدامة التمويل[١].

ونتيجة لذلك يواجه التعليم العالي في مصر العديد من التحديات، أهمها:

١- اختلال التوازن في جانب العرض وعدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل.

٢- انخفاض مساهمة التعليم العالي في رفع مستوى الإنتاجية.

٣- غياب عدالة توزيع خدمات التعليم العالي

٤- نقص التمويل المخصص لتحسين جودة التعليم العالي.

ونتناول فيما يلي دراسة المشكلة الأخيرة وهي نقص التمويل المخصص للتعليم العالي في مصر:

١/٣- مشكلة نقص التمويل المخصص للتعليم العالي في مصر:

يرى تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠١٠ أن العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التعليم سلبا هي ذات طابع مالي، ويواجه التعليم العالي مشكلة عدم كفاية الإنفاق الحكومي، حيث أن ٧٨% من ميزانية التعليم العالي

---

[١] وزارة التعاون الدولي، مرجع سابق، ص١٥ وما بعدها.

في مصر مخصصة للنفقات الجارية، وأن ٢٢% فقط مخصصة للنفقات الرأسمالية(مثل صيانة وتحديث البنية التحتية) كما أن ما لا يقل عن ٧٥% من النفقات الجارية تغطي الرواتب والأجور، وأن ٥٠% من مجموع الموظفين في الجامعات المصرية من الإداريين وليسوا من أعضاء هيئة التدريس[١].

مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في مصر

العام	نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى إجمالي موازنة التعليم%	نسبة التعليم من إجمالي الموازنة %	نسبة الأنفاق الحكومي على التعليم العالي في الموازنة%
٢٠٠٠	٢٨,٩	١٤,٧	٤,٢
٢٠٠١	٢٧,٨	١٤،٧	٤,١
٢٠٠٢	٢٧,٣	١٤,٣	٣,٩
٢٠٠٣	٢٧,٧	١٧,٩	٤,٩
٢٠٠٤	٢٧,٧	١٦,٣	٤,٥
٢٠٠٥	٢٦,١	١٣,٢	٣,٤
٢٠٠٦	٢٨,١	١٢,٦	٣,٥
٢٠٠٧	٢٧,٣	١٢,٥	٣,٤
٢٠٠٨	٢٣,٥	١٢,٣	٢,٩
٢٠٠٩	٢٢,٦	١٢,٢	٢,٨
٢٠١٠	٢٢,١	١١,٣	٢,٥

**** الأرقام مستخرجة من أرقام الموازنة العامة لمصر.***

[١] تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠١٠.

٢/٣ – الالتحاق بالتعليم العالي:

يلاحظ وجود اتجاه تصاعدي بشكل عام في الالتحاق بالتعليم العالي لكل من الذكور والإناث خلال السنوات القليلة الماضية، وتوضح الإحصائيات أن نحو ١,٩ مليون طالب مسجل لدى الجامعات العامة والخاصة خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ويلاحظ أن هناك تباينا ولو ضئيل فيما يخص معدلات الالتحاق بين الجنسين، حيث إن معدلات الالتحاق للذكور أعلى قليلا، كما أن الأغلبية الساحقة مسجلون في الجامعات الحكومية بنسبة ٩٧,٨% في مقابل نسبة ٢,٢% فقط في الجامعات الخاصة، وفي إطار التعليم الجامعي الحكومي تأتي جامعة الأزهر في المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب، تليها جامعة القاهرة ثم جامعة عين شمس.

٣/٣ – الإنفاق على التعليم العالي:

تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم العالي في مصر ما بين ٢٦% و ٢٩% من إجمالي موازنة التعليم ككل منذ العام ٢٠٠٠، وبالرغم من ذلك، فقد شهدت المبالغ الإجمالية الموجهة لهذا القطاع تناقصا مستمرا خلال السنوات الماضية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في نصيب التعليم من الموازنة العامة من ١٨% ليصل إلى ١٣%، بالإضافة انخفاض نصيب موازنة الحكومة إلى الناتج المحلي من ٦% إلى ٣,٧% في عام ٢٠٠٧ و٣,٢ عام ٢٠١٠ ونتيجة لذلك فقد شهدت نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا مستمرا منذ العام ٢٠٠٢، ويبلغ نصيب الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١,٢ عام ٢٠٠٧، ونحو ١% في عام ٢٠١٠ والذي يقع في نطاق الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، كما يقع أقل قليلا من

مستوى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والتي تقدر بنحو ١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي[١].

وتعتمد استمرارية واستدامة جهود إصلاح التعليم العالي في مصر بشكل أساسي على توفر الموارد المالية، ومن هنا تبرز أهمية بناء إستراتيجية مستدامة للتمويل للتعليم العالي في مصر، كما تبرز أهمية ودور الوقف كركيزة أساسية في بناء تلك الإستراتيجية للخصائص المميزة لنظام الوقف الإسلامي، وفي مقدمتها خاصية الاستدامة للوقف كنظام مالي تنتقل بموجبة ملكية المال الموقف إلى ملك لله سبحانه وتعالى لا يباع ولا يورث ولا يوهب.....الخ، مما سنتناوله لاحقا.

٤ – الوضع الراهن لتمويل التعليم العالي في مصر

٤/١-الإنفاق العام على التعليم العالي:

تبين الإحصائيات الدولية النمو الضخم في الإنفاق العام علي التعليم في البلاد النامية في العقود الأخيرة، وذلك حيث تضاعف الإنفاق العام علي التعليم في آسيا ثلاث مرات وفي أفريقيا مرتان، لكن الإنفاق العام علي التعليم لكل فرد في المتوسط لا يزال منخفضا في البلاد النامية عن البلاد المتقدمة حيث لا يزال يمثل فقط ١٥/١ من الإنفاق علي التعليم في البلاد المتقدمة[٢].

يبين تحليل مصادر تمويل التعليم العالي في مصر الاعتماد بصفة أساسية على التمويل من الأنفاق العام من الموازنة العامة، وبرز اتجاه حديث بتشجيع الحكومة للجامعات الحكومية للحصول على موارد ذاتية، ثم عن طريق إعطاء

---

[١] تقرير التعليم العالي في مصر، مراجعات في السياسيات التعليمية، منظمة دول التعاون والتنمية، البنك الدولي، ٢٠١٠، نقلا عن وزارة التعاون الدولي، مرجع سابق، وزارة المالية، الموازنة العامة، سنوات مختلفة.

(2) A.P. Thirlwall, op. cit, P. 46.

دور للقطاع الخاص لتقديم خدمة التعليم العالي بمقابل، وأخيرا الحصول على مساعدات خارجية.

يمثل الإنفاق العام النسبة الأعظم من الإنفاق على التعليم العالي في مصر، فوفقا لبيانات الحساب الختامي للموازنة العام للدولة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بلغ جملة الإنفاق العام على التعليم بمراحله المختلفة نحو ٢٨ مليار جنيه بنسبة ١١% تقريبا من جملة الإنفاق العام في ذلك العام(٢٥١ مليار جم) بلغ نصيب التعليم العالي حوالي ٢٦% بقيمة إجمالية ٧,٢ مليار جم تمثل هذه القيمة نحو ٢,٩% من إجمالي الإنفاق العام وحوالي ١% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وإذا أخذنا في الحسبان ارتفاع معدل الضخم السنوي الذي لا يقل عن ١١-١٢% وفقا للبيانات الرسمية سنويا، مما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للإنفاق العام على التعليم العالي، ومن ثم نصيب الطالب من هذا الإنفاق[١].

ويشير تحليل هيكل الإنفاق العام على التعليم العالي إلى أن الأجور تستحوذ على ٧٠% من الإنفاق العام على التعليم العالي، وشراء السلع والخدمات على ١٦%، والاستثمارات على ١٢%، والأبواب الأخرى ٢% من جملة الإنفاق العام.

[١] د/ أشرف العربي، سابق، ١٣.

نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى الناتج المحلي الإجمالي[١]

السنوات	النسبة
٢٠٠٢	١,٤٣
٢٠٠٣	١,٣٥
٢٠٠٤	١,٣٣
٢٠٠٥	١,٢٦
٢٠٠٦	١,٢٦
٢٠٠٧	١,٢٤
٢٠٠٨	١,٢١
٢٠٠٩	١,٢
٢٠١٠	١,١

٢/٤ التمويل من مصادر ذاتية:

اتجهت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة الماضية إلى السماح للجامعات الحكومية بتقديم برامج خاصة برسوم، إلا أن دور المصادر الذاتية في التمويل للتعليم العالي في مصر لا يزال محدودا للغاية، حيث يظهر تحليل الموازنات الخاصة بالجامعات الحكومية في مصر اعتمادها الأكبر على التمويل العام[٢].

٣/٤- التمويل عن طريق القطاع التعليمي الخاص:

تستحوذ مؤسسات التعليم الحكومية على ٨٠% من جملة المقيدين بالتعليم العالي في مصر، في حين تستحوذ المؤسسات الخاصة على النسبة المتبقية ٢٠% تقريبا، غالبيتهم في المعاهد الخاصة في حين تقل نسبة المقيدين في

---

[١] النسبة محسوبة من أرقام الموازنة العامة والناتج لتلك السنوات، البنك المركزي المصري، وزارة التعاون الدولي، مرجع سابق، ص ٧.

[٢] د/ أشرف العربي، مرجع سابق، ص١٣.

الجامعات الخاصة عن ٢% وقد اتجهت الحكومة المصرية مؤخرا، كعلاج لنقص التمويل المطلوب للتعليم العالي إلى دعم نمو الجامعات الخاصة.

ولا توجد إحصائيات موثقة عن حجم التمويل المقدم من القطاع الخاص على التعليم العالي، لكن يمكن اللجوء إلى تقدير حجم الإنفاق العائلي على التعليم العالي في مصر والذي يقدر وفقا لدراسات معينة بنحو ٤ مليار جم في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تمثل نحو ٥٠% من الإنفاق على التعليم العالي في الموازنة العامة للدولة في نفس العام، وهذا المبلغ المقدر يشمل إجمالي إنفاق الأسرة المصرية على التعليم العالي في مصر سواء التعليم الحكومي أو الخاص[١].

٤/٤ – التمويل عن طريق المساعدات الخارجية:

يشير تقرير وزارة التعاون الدولي لعام ٢٠٠٩ المخصص للمساعدات الخارجية الرسمية بالتركيز على قطاع التعليم العالي إلى أنه تم تشغيل وإقامة ٢٩ مشروعا خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ بهدف تطوير نظام التعليم العالي في مصر، ويرصد التقرير ظاهرتين، الأولى: انخفاض نصيب التعليم العالي في إجمالي المساعدات المخصصة لقطاع التعليم، حيث لم تتعد نسبة ٥% خلال الفترة، والظاهرة الثانية: أن المسحوبات من تلك المساعدات المرتبطة بقطاع التعليم العالي، سجلت اتجاها نزوليا، بعكس اتجاهات قطاع التعليم ككل الذي اتبع اتجاها تصاعديا بدءا من العام ٢٠٠١[٢]، ويظهر الجدول التالي تطور إجمالي المسحوبات السنوية من المساعدات الخارجية الرسمية لمصر لقطاع التعليم ككل والتعليم العالي خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩.

---

[١] المرجع السابق، ص١٩.

[٢] وزارة التعاون الدولي، مرجع سابق، ص٢٧.

إجمالي المسحوبات السنوية من المساعدات الخارجية الرسمية[١]

لمصر لقطاع التعليم والتعليم العالي

(بالمليون دولار)

القطاع	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	الإجمالي
التعليم	٧٨,١	٤٤	١١٥	٦٥	٧٤,٧	١٣٩,٥	١٢٠	١٨٩	١٧٨,٩	١٠٠٨,٧
التعليم العالي	٣	٢,١	٨,٦	١,٢	٦,٧	٧,٨	٨,١	١٠,١	١,٧	٤٩,٣
النسبة%	٣,٨	٤,٨	٧,٥	١,٨	٩	٥,٦٠	٦,٨	٥,٣	١	٤,٩

ويلاحظ من أرقام الجدول أن نسبة المبالغ المسحوبة للتعليم العالي خلال الفترة تمثل ٤,٩% فقط من إجمالي المبالغ المسحوبة لقطاع التعليم، وقد تركزت هذه المسحوبات الخاصة بالتعليم العالي في تمويل للبعثات إلى دول أوربا، وبلغ عدد المشروعات ذات الطابع الاستثماري مشروعين فقط، المشروع الأول تم تمويله من قبل البنك الدولي وهو مشروع تطوير التعليم العالي بمبلغ إجمالي ٥٠ مليون دولار، والتالي بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بهدف إنشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بميزانية قدرت بنحو ١٨ مليون دولار، وتركزت مساعدات البنك الدولي في دعم مشروع واحد فقط في عام ٢٠٠٨، هو مشروع تطوير قطاع التعليم العالي بحوالي ٥٠ مليون دولار بهدف تحسين جودة نظام التعليم العالي.

٥-الوقف، المفهوم والمبادئ العامة والفاعلية التاريخية

الوقف في اللغة: الحبس عن التصرف. وفي الاصطلاح الشرعي: هو تحبيس الأصول والأموال وتسبيل منافعها على الجهات الموقوفة عليها على اختلاف بين الفقهاء في مال الملك بعد تحبيسها[١].

[١] المرجع السابق، ص٧٢، ص٧٤.

والرسول صلى الله عليه وسلم هو أول من أوقف في الإسلام، إذ أوقف سبعة بساتين، كان قد أوصى بها أحد المجاهدين قبل موته وترك أمرها للرسول (ص) للإنفاق على الفقراء والمساكين والغزاة وذوي العاهات واليتامى[٢].

وأوقف من بعده الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضوان الله عليهم أجمعين، وبلغ من تقدير الصحابة للوقف أن قال الصحابي الجليل زيد بن ثابت –رضي الله عنه: (لم نر خيرا للميت ولا للحي من هذه الحبس الموقوفة، أما الميت فيجري أجرها عليه، وأما الحي فتحبس عليه، ولا توهب، ولا تورث، ولا يقدر على استهلاكها) [٣].

ويرى الإمام الشافعي إلى أن الوقف من خصائص الإسلام التي لم تعرفها أمة من الأمم، ولم تعرفها الجاهلية في حياتها[٤]، وأما الهدايا والنذور والغلات المختلفة التي كانت تقدم إلى معابد الأوثان في الجاهلية أو التي تقدم للأماكن المعدة للطقوس الدينية عند اليهود فلا تتفق مع الوقف في الإسلام للاختلاف في الأطر التشريعية وفلسفة التكامل والأهداف المرجوة منها، ولأن الإسلام بشموليته يمثل صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة[٥].

---

[١] د/ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط١ دمشق، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ١٥٣/٨.

[٢] د/ محمد مصطفى شلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية،ط٤، بيروت،١٤٠٢هـ،١٩٨٢، ص٣١٩.

[٣] الأوقاف في المملكة العربية السعودية، إصدار وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض،١٤١٩هـ، ص٧٤.

[٤] الصنعاني، سبل السلام، تحقيق محمد خليل هراس،عمان، دار الفرقان، بدون،٣/ ١١٤.

[٥] عبد الرحمن حسن، محمد أبو زهرة، عبد الوهاب خلاف، الزكاة والوقف ونفقات الأقارب كمصدر لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعي،حلقة الدارسات الاجتماعية للدول العربية، الدورة الثالثة،١٩٥٢، القاهرة، مطبعة مصر،١٩٥٥، ص٢٦١.

واقتصاديا يعرف الوقف بأنه تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعيا أو فرديا[١].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موار تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد[٢].

وبهذا المعنى فإنه يحدث حركة اقتصادية إيجابية للثروات والدخول لضمان الوصول إلى توزيع توازني اختياري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وأجياله المتتالية، وتبرز مجالات جديدة نوعية في المفاضلة بين الاختيارات الخاصة الفردية والجماعية الخيرية، بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك التكافلي، بين الادخار والاستثمار الخاصين، والادخار والاستثمار التكافليين الخيرين الذين يتطوران من خلال النمو التراكمي للقطاع الوقفي الذي يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية ومطلب حضاري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية[٣].

ويتأسس مفهوم الوقف على تخصيص منفعة أصل وليس الأصل نفسه، من حديث الرسول (ص): إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها[٤]، ومن ثم

---

[١] منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦٦.

[٢] د/ صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦، ص٦٣٨.

[٣] د/ ياسر عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص٢٣.

[٤] صحيح البخاري، ٢٧٤/١، وصحيح مسلم ٧٤/٥.

يتصف الوقف بالديمومة والاستمرار وثبات الموارد، وبذلك يكون وسيلة فعالة في الاستثمار طويل الأجل، مما يناسب إنشاء البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي وبخاصة في مجال خدمات التعليم والصحة.

كما يتصف الوقف بالمرونة مع الأوضاع الاجتماعية المتجددة ويترك للواقفين ولوج مجالات جديدة للخير وفتح قنوات معاصرة تتلاءم مع أوضاع المجتمع المتجددة واحتياجاته في بناء علاقات تكافل متجددة مع تجدد الأوضاع.

فالوقف في أصله مشروع، ثم بعد ذلك في الأشكال والصور والأغراض والقنوات والضوابط هو من قبيل الاجتهاد، الذي تتنوع فيه الآراء وتتكامل فيه الاجتهادات في ضوء تحقيق المقاصد منه، وهو العمران في إطار إيماني مركزه الإنسان الذي له العناية في التعليم والتزكية والحفاظ على صحته ليقوم بوظيفة الخلافة في الأرض[١].

والوقف لا يعني حبس وتجميد موارد الثروة، وإنما هو عنصر حيوي من عناصر الثروة، ويشكل تنمية لموارد الثروة، وتفعيلا لقوى هذه الموارد في المجتمع، ودفعا لطاقاته في أغراض التنمية المنشودة.

ولذلك وجدنا الاجتهادات الفقهية التي تضع القواعد لتثمير مال الوقف والعناية به ووضع الضوابط التي تمنع إهداره. وتطلق الحرية الفردية في ابتداع أشكال جديدة منه، وإعادة صياغة لمدخلات نظام الوقف وتجديد مستمر في مخرجاته حسب قاعدة الأولويات التي تتناسب مع طبيعة المجتمع ودرجة تقدمه.

---

[١] د/ وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ١٥٧/٨.

وتتفوق مؤسسة الوقف عن أدوات البر والإحسان الأخرى في التشريع الإسلامي، فقد لا تغني الصدقة لإشباع حاجة الفقير، أو قد يخلو بيت المال من الصدقات، أما الوقف فإن استبقاء الأصل وصرف منافعه في وجوه البر العامة من شأنه أن يوفر ضمانات أفضل للفقراء، وهذه هي ميزة نسبية أفضل في الوقف نظرا لاستمرارية وجود الأصل من ناحية، ولتنوع أشكال الوقف من ناحية أخرى، ليشمل مختلف أنواع الأموال، الأرض والخيل والسلاح والنقود وغيرها، وعلى العموم لا يقتصر الوقف عند رأي بعض الفقهاء على العقار والأرض فقط، فقد قال النبي (ص): "أما خالد فقد احتبس أدرعه وأعتاده في سبيل الله"، والأعتاد ما يعده الرجل من المركوب والسلاح وآلة الجهاد، فما يصلح فيه تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة يصح وقفه[١].

كما يتميز الوقف عن سائر أدوات البر الأخرى، كالصدقات والهبة والكفارات، أنه تراكمي، حيث يحدث فيه تراكم لموارد الثروة عبر الزمن، وهذا يتيح توسيع قاعدة أصول الوقف والتخطيط الجيد لاستثمارها في آجال طويلة وتخصيصها بكفاءة لأغراض تحتاج إلى موارد مالية كافية.

وقد انطلق الوقف في مجال التعليم في مسيرة الحضارة الإسلامية محققا إنجازات مشهودة، فقد انتشرت مؤسسات الوقف التعليمية على نطاق واسع وأصبحت سمة بارزة من سمات المجتمع المسلم، وأوقف المسلمون أوقافا عظيمة وعقارات محبسة على الفقهاء والمدرسين فيها.

ولم يقتصر دور الوقف في التعليم على مجرد توفير موارد مالية للإنفاق عليها في الجملة إنما لعب الوقف دورا رائدا في تشكيل المؤسسة التعليمية وتنظيمها، فقد كانت الوثيقة الوقفية تضع التعليمات والأنظمة، وتحدد الأسس

---

[١] ابن قدامة، المغني، هجر للطباعة،ط، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م،٣/٨،٢٣٢.

والمبادئ التربوية لمؤسسة التعليم، تكون بمثابة لائحة ضرورية تظهر فيها كل التفصيلات الفنية لممارسة مهنة التعليم، فكان الواقف يضع الشروط الخاصة بالمدرسين، ويحدد منهج الدارسة وموضوعاتها، ويشترط قبول طلاب بأعداد محدده ومتناسبة مع موازنة الوقف وإيراداته، ويوجه المؤسسة التعليمية في حقول معرفية وتخصصات تقضيها الحاجة والضرورة ويخصص مكافآت وحوافز تشجيعيه إلى غير ذلك من أشكال بناء المؤسسة التعليمية وفق أهداف الوقف وفلسفة الوقف في تحقيق التكافل ورعاية المحتاجين، وتنمية المجتمع ونشر العلم وإعداد العلماء.

ونخلص من ذلك إلى أن الوقف آلية فعالة في مجال تمويل التعليم العالي ويتسع دوره لتغطية أبعاد متنوعة في العملية التعليمية ولا يقتصر دوره في أطر ضيقة، أو غير ملائمة لظروف المجتمع واحتياجاته.

فهذه الآلية صالحة لتمويل التعليم العالي عموما، وصالحة لتوفير التمويل وتخصيصه لعناصر معينة مثل نوعية من التخصصات أو الطلاب أو الأقاليم، أو نوعية المدرسين، أو المعامل والمختبرات..الخ

٦- دور القطاع التكافلي الخيري في التعليم العالي في الاقتصاديات المعاصرة:

تعد مؤسسة التكافل الخيري من أهم مصادر الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي في البلاد المتقدمة، حيث تعد أكبر المؤسسات المالكة للثروة في الاقتصاد، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة، فقد بلغ دخل المنظمات غير الربحية نحو ٣١٤ مليار دولار عام ١٩٨٩، تساهم بنحو ٦,٨% من الدخل القومي الأمريكي، وتملك ٥١% من المستشفيات الأمريكية، و٣٢% من العيادات، و٤٩% من المعاهد والجامعات، وتتكفل بـ٢٤% من المدارس والثانويات، وشكلت ٥٩% من مؤسسات الخدمات الاجتماعية، ويبين

الجدول التالي مساهمة القطاع التكافلي الخيري في التعليم الجامعي في الولايات المتحدة.

مساهمة القطاعات في التعليم الجامعي والعالي

في الولايات المتحدة[١]

مصدر التمويل	الجامعات	النسبة	النفقات	النسبة
	العدد	%	مليار $	%
الخيري	١٦٣٦	٤٩	٣٩,٦	٣٤
الحكومي	١٥٠٣	٤٥	٢٥,٦	٢٢
التجاري	٢٠١	٦	٥١,٤	٤٤
المجموع	٣٣٤٠	١٠٠	١١٥,٦	١٠٠

٧-الآلية الوقفية المقترحة لتمويل التعليم العالي في مصر

ينبغي التأكيد في البداية على حقيقة مهمة تمثل بداية الإصلاح الحقيقي للتعليم العالي في مصر، وهي ضرورة صياغة إستراتيجية متكاملة وصحيحة لإصلاح التعليم العالي في مصر إصلاحا جذريا يشمل كل مدخلاته وعملياته التشغيلية ومخرجاته، وتنبثق من هذه الإستراتيجية وتعمل على ترجمتها في الواقع خطط متكاملة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل لكل منها أهداف محددة ووسائل وبرامج وتوقيتات واعتمادات مالية...الخ

وأن يسبق تلك الإستراتيجية إيمان بأن سبيل تقدم مصر هو دخولها عصر المعرفة بتطوراته السريعة واحتلال مكانة متميزة في هذا السباق، وأن سبيل التقدم بالمعرفة واكتسابها يبدأ من التعليم الذي يفجر طاقات الفكر والاستقصاء

[١] المصدر: د/ منذر قحف، مرجع سابق، ص٤٣،ص٤٦.

وملكة البحث وراء الحقيقة التي تنتهي إلى التطور التكنولوجي الذي بدوره يحول المعارف والحقائق إلى منتجات تغزو الأسواق[١]، أي منظومة التعليم، البحث العلمي، الابتكارات

ويأتي التمويل في قلب تلك المنظومة ليحركها وفق سيناريوهات متخصصة ويغطي التمويل توفير كافة متطلبات تحديث تلك المنظومة بإنشاء تخصصات جديدة وتقليل الكثافة ورفع جودة المدرس وتحديث المختبرات...الخ

ويعد الوقف آلية مناسبة لتوفير التمويل للتعليم العالي في مصر بشرط النجاح في توسيع القاعدة الشعبية لتحقيق أكبر مشاركة مجتمعية من مختلف الأعمار والشرائح والمناطق في مصر، وعلاوة على ذلك توفير الحرية الكاملة للواقف في اختيار النوع والمجال والأسلوب الذي يحقق الاستجابة لرغبته.

وفي تصور الباحث أن يفتح المجال واسعا لتوفير قاعدة واسعة من الاختيارات الوقفية بحيث تغطي أوسع جوانب وأنشطة التعليم العالي على النحو التالي:

- إنشاء كليات ومعاهد وتخصصات جديدة وفي مناطق جغرافية متنوعة.
- تغطية نفقات الطلاب الفائقين والطلاب غير القادرين.
- تمويل وقفي لبرامج دراسية معينة.
- تمويل وقفي لنشر وتوفير مراجع علمية ومصادر بحثية معينة.
- تمويل وقفي لمنشآت إسكان وإعاشة وتغذية للطلاب.
- رعاية أعضاء هيئة التدريس الذين تتوفر فيهم شروط الواقف.

---

[١] د/ علي علي حبيش، الإنماء المعرفي، منطلق مصر للتحديث، الأهرام الاقتصادي، ٢٠٠١، ص٥.

- إقامة تجهيزات ومختبرات في تخصصات مختلفة.
- تطوير البحوث والنشر العلمي.
- برامج لاكتساب مهارات للطلاب.
- أنشطة ومجالات أخرى.

وفي ضوء هذه الاختيارات الوقفية يقترح الباحث آليتين يتم من خلالهما الاستجابة لرغبات الواقفين.

الآلية الأولى: تأسيس جامعة وقفية في مصر:

تبرز هذه الآلية الوقفية في إنشاء جامعة وقفية في مصر وفق نظام جامعي وأكاديمي متطور بحيث لا يزيد عدد الطلاب فيها عن ٥ آلاف طالب، وتحديد التخصصات والأقسام العلمية بها في ضوء أولويات احتياج المجتمع المصري، فمثلا في مجال الزراعة تركز هذه الجامعة على احتضان وتنمية علمية في تطوير الإنتاج الزراعي في مصر بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو من اللحوم، وفي مجال الصناعة التخصص في مجالات معينة تستهدف إعداد وتهيئة طلاب يتمتعون بقاعدة علمية حديثة وبمهارات البحث في تخصصات حديثة صناعية تستهدف الوصول إلي إقامة صناعات مصرية في مجالات محددة وهكذا بالنسبة لباقي التخصصات.

من المقرر إعداد دراسة اقتصادية وفنية تفصيلية عن تلك الجامعة، الموقع والإنشاءات والتخصصات وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ونوعياتهم والتكلفة المالية المقدرة للمشروع ومراحله إلى غير ذلك من جوانب الدراسة التفصيلية ويتم جمع الموارد المالية المطلوبة من خلال الترويج لفكرة الجامعة على مختلف الأصعدة وذلك عن طريق توفير مشاركة شعبية واسعة، ويجزئ رأس المال المطلوب إلى أسهم وقفية بقيمة ميسرة على الجمهور، ويكون للجامعة هيكل تنظيمي وإداري ولوائح تضبط أعمالها وتحقق لها الاستقلال

الإداري، ويفتح المجال أمام الجمهور لاختيار المجال الذي يرغب في الوقف له مثل تمويل المختبرات أو مناهج أو برامج أو أنشطة معينة كما ذكرنا سابقا، كما تقبل هذه الجامعة التبرعات والإعانات والمنح من المؤسسات العامة والخاصة، ويوجد أمثلة عديدة لمثل هذه الجامعة أو قريب منها في العالم الإسلامي مثل الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وجامعة اليرموك في الأردن مع اختلاف في التفاصيل والبرامج.

ويتصور أن يستغرق إنشاء وتأسيس واستكمال الجامعة عشر سنوات، وبعد مرور عام تبدأ في تأسيس أول كلية بها ثم يتوالى إنشاء عدد آخر من الكليات وفقا للدراسة التفصيلية.

الآلية الثانية: إنشاء صندوق وقف للتعليم العالي:

ويتأسس هذا البديل على إنشاء صندوق وقف خيري شعبي تشارك فيه قطاعات المجتمع حسب مقدرتها على أساس التطوع وتجري الدعوة إليه من قبل شخصيات علمية ودينية تتمتع بالاحترام والتقدير والثقة الشعبية، وتطرح صكوك أو وثائق بقيمة مالية ميسرة لتتاح الفرصة لأكبر قطاع من الجمهور، وتكون إدارة هذا الصندوق من قبل مجلس إدارة مستقل ويضم كفاءات في إدارة موارد هذا الصندوق، ويمكن اختيار مؤسسة متخصصة في إدارة مثل هذه الصناديق للإدارة المالية للصندوق وتكون التبرعات سنويا بمعنى كل صك يدفع سنويا قيمة مالية معينة لمدة عشر سنوات، ولصاحب الصك أو الوثيقة اختيار مجال معين يتوجه إليه ماله الموقوف ويمكن له أن ينوع في اختياراته من سنة لسنة أخرى، ويقدر أن يجمع الصندوق مليار جنيه في العام الأول ترتفع سنويا بنسبة ١٠ % حيث إن المبلغ المطلوب دفعه سنويا للصك أو الوثيقة يزداد بنسبة ١٠ % (كمقابل للتضخم)، ويتم استثمار مبالغ الصندوق بمعدل متوقع لا يقل عن ١٠ % سنويا، وفي ضوء ذلك تصل المبالغ المتجمعة

بالصندوق في العام العاشر إلى نحو ٩ مليار جنيه تدر عائـــدًا قـــدره ١٥٩٣ مليون جنيه توجه إلى الأغراض المخصصة لها

تقدير موارد صندوق وقف التعليم العالي في عشر سنوات

السنة	جملة الموارد السنوية للصندوق (بالمليون جم)	الرصيد	الموارد الإضافية للأنفاق
٢٠١٣/٢٠١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠
٢٠١٤/٢٠١٣	١١٠٠	٢١٠٠	٢١٠
٢٠١٥/٢٠١٤	١٢١٠	٣٣١٠	٣٣١
٢٠١٦/٢٠١٥	١٣٣١	٤٦٤١	٤٦٤
٢٠١٧/٢٠١٦	١٤٦٤	٦١٠٥	٦١٠
٢٠١٨/٢٠١٧	١٦١٠	٧٧١٥	٧٧١
٢٠١٩/٢٠١٨	١٧٧١	٩٤٨٦	٩٤٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٩٤٩	١١٤٣٥	١١٤٣
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢١٤٤	١٣٥٧٩	١٣٥٧
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٣٥٩	١٥٩٣٨	١٥٩٣

الخلاصة والنتائج

يمثل التعليم عامة والتعليم العالي الجيد بصفة خاصة القاطرة التي تنقل مصر إلى عصر المعرفة، باعتباره العنصر الهام في منظومة (التعليم العالي– البحث العلمي– الابتكارات).

ويعاني قطاع التعليم العالي في مصر من مشكلات عديدة وتواجهه تحديات كبيرة، منها انخفاض جودة العملية التعليمية، وعدم ملائمة مخرجاته مع احتياجات السوق، وكثافة الأعداد، وضعف التجهيزات والمختبرات، وانخفاض معدل استيعاب الطلاب في المرحلة العمرية (١٨–٢٣) وذلك في حدود ٣٠% فقط ويستهدف وصولها إلى ٥٠% وهو المعدل الذي حققته دول متوسطة في التقدم الاقتصادي.

وتشكل مشكلة نقص التمويل للتعليم العالي القاسم المشترك في هذه المشكلات والتحديات، وتبرز المؤشرات الكمية تراجع معدل الإنفاق العام على التعليم العالي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، بنسبة ٣% تقريبا مقابل ١٨% في جنوب أفريقيا، ٢٠% في ماليزيا، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تقريبا ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧فضلا عن أن الجزء الأكبر من موازنة التعليم العالي يخصص للأجور التي تشكل ٧٠% علما بأن نحو ٥٠% من العاملين بالجامعات المصرية من العمالة الإدارية.

لعب الوقف الإسلامي دورًا متميزا في التاريخ الإسلامي بحيث يقال أن الوقف هو الآلية التي انتقلت بها معارف المسلمين ولولاه لفقد الكثير منها، ويتميز الوقف بخصائص فريدة عن غيره تجعله أكثر فعالية لاستخدامه في المساهمة في تمويل التعليم العالي في مصر، وهي الديمومة والاستمرارية والتراكمية، والتنموية، وحرية الواقف في اختيار غرضه، وتنوع أشكاله وأدواته.

وفي الأوضاع الحالية والمستقبلية للموازنة العامة في مصر لا يتوقع رفع قدرة تلك الموازنة على توفير موارد إضافية جديدة للتعليم العالي، فضلا عن انخفاض قيمة المساعدات الأجنبية الموجهة للتعليم العالي في مصر (تمثل نسبة أقل ٥% من الموجه لقطاع التعليم في مجمله)، كما أن تجربة قيام القطاع الخاص بتقديم أنشطة تعليمية في مستوي التعليم العالي تدور حولها بعض المثالب منها: طابع التكرار للتخصصات القائمة في التعليم العالي الحكومي، واعتمادها أساسا على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية إلى غير ذلك من الأسباب التي يمكن إيرادها في هذا الصدد.

تقترح الدارسة آلتين وقفيتين للمشاركة في تمويل التعليم العالي في مصر، الأولى: إنشاء جامعة وقفية، بحيث تستوفي معايير جودة التعليم من حيث المناهج، والمختبرات، وطرق التدريس، والتخصصات، والانتشار الجغرافي، ومعدل الكثافة، الخ. والثانية: إنشاء صندوق وقفي شعبي يساهم في توفير تمويل لبعض أنشطة وبرامج التعليم العالي في مصر.

المراجع والمصادر

١- وزارة التعاون الدولي التقرير السنوي للمساعدات الرسمية الائتمانية، أحدث اتجاهات المساعدات الخارجية الرسمية بالتركيز على قطاع التعليم العالي في مصر، ٢٠٠٩.

٢- د/ ياسر عبد الكريم الحوراني، الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي،حالة الأردن، الأمانة العامة للوقف، للوقف، الكويت،١٤٢٢هـ-٢٠٠١

٣- د/ عبد الستار إبراهيم الهيتي، الجامعة الوقفية الإسلامية، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، العدد ٢،١٤٢٣هـ،٢٠٠٢

٤- د/ محمد موقف الأرناؤوط بعض التطبيقات المعاصرة للوقف في الجامعات، جامعة اليرموك نموذجا، مجلة أوقاف، العدد ٧

٥- د/ حسن محمد الرفاعي، الوقف على المؤسسات التعليمية، كلية التكنولوجيا نموذجا، مجلة أوقاف، الكويت، العدد١٢، جمادى الأولى ١٤٢٨.

٦- د/ أشرف العربي، تمويل التعليم العالي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ديسمبر ٢٠٠٩ العدد ٢٠٥.

٧- الكتاب السنوي، جهاز التعبئة العامة والإحصاء، مصر، ٢٠٠٩.

٨- تقرير التنمية البشرية في مصر،٢٠١٠.

٩- تقرير التعليم العالي في مصر، مراجعات في السياسيات التعليمية، منظمة دول التعاون والتنمية، البنك الدولي، ٢٠١٠.

١٠- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب د/ محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، جدة، ط١، ٢٠٠٦.

١١- وزارة المالية، الموازنة العامة، سنوات مختلفة.

١٢- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط١ دمشق ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٣- د/ محمد مصطفى شلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية،ط٤، بيروت،١٤٠٢هـ،١٩٨٢

١٤- الأوقاف في المملكة العربية السعودية، إصدار وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض،١٤١٩هـ.

١٥- الصنعاني، سبل السلام، تحقيق محمد خليل هراس،عمان، دار الفرقان، بدون.

١٦- عبد الرحمن حسن، محمد أبو زهرة، عبد الوهاب خلاف، الزكاة والوقف ونفقات الأقارب كمصدر لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعي، حلقة الدارسات الاجتماعية للدول العربية، الدورة الثالثة، ١٩٥٢، القاهرة، مطبعة مصر،١٩٥٥.

١٧- منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، بيروت،٢٠٠٠.

١٨- د/ صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإســـلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦.

١٩- صحيح البخاري، ١/٢٧٤.

٢٠- صحيح مسلم ٥/٧٤.

٢١- ابن قدامه، المغني، هجر للطباعة، ط ١٤١٢هـــ /١٩٩٢م.

٢٢- د/ علي علي حبيش، الإنماء المعرفي، منطلق مصر للتحديث، الأهــرام الاقتصادي،٢٠٠١.

23- A.P. Thirlwall, Growth and Development, The Macmillan Press Ltd, 1994.